٤٠ ألف حريق فى موسم الجرد السنوى خسائرها ١٠٠ مليون جنيه

الماس الكهربائى فيروس حرائق الصيف

الصيف موسم الحرائق فى مصر والماس الكهربى بطل متعمد فى موسم الجرد لعدم كشف المستور الذى تنفرد به النيابة فى حالة وجود الادلة من خلال التحقيقات.

لكن الواقع تؤكد ان مصر تشهد سنويا ما يقرب من ٤٠ الف حريق يكلف الدولة اكثر من ١٠٠ مليون جنيه سنويا وهذا العدد قابل للزيادة نتيجة الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة والكثافة السكانية وقلة الوعى بمسببات الحريق والتوصيلات الكهربائية المعيبة والحريق العمد وعدم الالتزام بكود الحريق المصرى والفساد الادارى فى تراخيص البناء وغياب اشتراطات الامن والسلامة وغياب شبكة للانذار المبكر فى المبانى العامة فى حالة الحريق وانتشار العشوائيات.

حرائق الصيف

دفتر احوال الحريق يؤكد ان الحرائق تزداد اشتعالا فى الصيف.. بسبب اجهزة التكييف المخالفة كما حدث ببرج السكان بميدان روكسى اثر حدوث ماس كهربائى باجهزة التكييف الموجودة باحدى الشركات بالدور الرابع فى العقار رقم ١ وتبين من الفحص المبدئى ان النيران التهمت معظم محتويات الشقة وبعض اجهزة التكييف الموجودة بالمنور وارجعت المعاينة الاولية اسباب الحريق الى ماس كهربائى ناتج عن اجهزة التكييف الموجودة بالدور الرابع ويذكر ان اجهزة التكييف الموجودة فى العقار تم تركيبها بشكل مخالف وقد صدر لها حكم ازالة من رئاسة حى مصر الجديدة.

وفى داخل احدى الغرف بشركة المعمورة للاسكان والتعمير اندلعت النيران فى المبنى وكان مأمور قسم شرطة العطارين قد تلقى بلاغا من محمد ابراهيم ٢٧ سنة مدير أمن بشركة المعمورة للاسكان والتعمير يفيد باندلاع النيران داخل الشركة اكدت المعاينة الاولية ان وراء الحريق ماسا كهربائيا ادى لاندلاع النيران بالشركة وتم تحرير محضر بالواقعة واخطر رئيس نيابة العطارين الذى تولى التحقيقات فى الواقعة.

وفى محطة كهرباء الحسينية شب حريق هائل واسفر عن احتراق بعض الخلايا الكهربائية مما ادى الى انقطاع التيار الكهربائى عن قرى المركز ليوم كامل بمحافظة الشرقية وبالفحص تبين ان الحريق نشب باحدى الخلايا الكهربائية نتيجة عيب فنى واسفر ذلك عن انقطاع التيار الكهربائى عن مدينة وقرى مركز الحسينية ولم يسفر الحريق عن اية اصابات بالاشخاص أو العاملين بالمحطة.

ويستمر مسلسل الحرائق ففى مخازن المدابغ بمنطقة مجرى العيون بمصر القديمة اندلعت النيران داخل احدى الحجرات الخاصة بتشوين وتخزين بعض المواد التى تستخدم فى عمليات تنظيف السجاد والموكيت تم السيطرة على الحريق وحرر محضر بالواقعة وتولت النيابة والمعمل الجنائى التحقيقات وبسؤال خفير المدابغ قرر انه فوجىء بوجود شرر يتصاعد من احدى الحجرات بالمدابغ واكدت المعاينة الاولية ان ماسا كهربائيا وراء الحريق تم تحرير محضر بالواقعة.

د. عبدالباقى ابراهيم

تكنولوجيا حديثة

الاحصائيات تؤكد ان مصر تشهد عدداً من الحرائق يتراوح عددها ما بين ٣٠ الى ٤٠ الف حريق تكلف الدولة اكثر من ١٠٠ مليون جنيه سنويا هذا ما يؤكده الدكتور مهندس محمد أحمد يحيى الاستاذ بقسم القوى الميكانيكية وخبير الحرائق بهندسة القاهرة مشيرا الى ان هذا العدد الضخم من الحرائق سوف يتزايد فى السنوات القادمة وذلك لان عدد الحرائق يتناسب مع الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة والدليل على ذلك ان بريطانيا ذات التعداد السكانى المساوى لتعداد سكان مصر تعانى من عدد حرائق يتراوح ما بين ٣٠٠ الف الى ٤٠٠ الف حريق سنويا والزيادة فى عدد الحرائق والخسائر الناجمة عنها ترجع الى الاعتماد على المواد المخلقة كالاسفنج والبلاستيك الموكيت والمطاط وتكديس القيمة بمعنى احتواء الاماكن ذات المساحة الصغيرة على الكثير من الالات والمعدات الكهربائية والالكترونيات ذات القيمة المادية المرتفعة والكثافة السكانية المتزايدة حيث تقترب اضلاع المثلث فى الحريق وهى الحرارة والوقود والاكسجين مما يزيد من احتمال نشوب الحريق اضافة الى ضعف الوعى بمسببات الحرائق وزيادة مسببات الحرائق لها عوامل اخرى منها التدخين والتوصيلات الكهربائية المعيبة والاشتعال الذاتى وانفجار اسطونات الغاز والصواعق الطبيعية وتسريب الزيت واعمال اللحام والقطع وعدم الاهتمام بالصيانة الوقائية للآلات الدوارة كالسيور والتروس وكراسى التحميل وعدم انتظام الجهد الكهربائى وهناك حرائق عمومية لاسباب معينة يكفشها المعمل الجنائى والتحقيقات الفاحصة لمسببات الحريق.

حرائق المصانع

وحول حرائق المصانع وفزورة من الخاسر يقول د. يحيى ان معظم المنشآت الصناعية فى المدن الجديدة تقوم بعمل وثائق تأمين ضد اخطار الحريق مقابل دفع رسوم سنوية تسمى اقساط التأمين فى حالة

تحقيق : عيد حسن

حدوث حريق فى المصنع تقوم شركة التأمين بتعويض صاحب المصنع عن الخسائر الناجمة عن الحريق وفى نهاية كل عام تقوم شركات التأمين باعداد ميزانية لحسب فيها ارادتها المتمثلة فى الرسوم أو الاقساط التأمينية التى تحميها من المؤمنين لديها ومصروفاتها المتمثلة فى التعويضات التى تصرفها وتتبين انها قد حققت ارباحاً تستحق بها الحصول على كأس الانتاج وهنا فان صاحب المصنع المحترق مسرور لانه استلم من شركة التأمين تعويضا عن التلفيات الناجمة عن الحريق وشركة التأمين مسرورة لانها قد حققت ارباحاً ولم تؤد التعويضات التى دفعتها الى حدوث خسائر فمن الخسران؟ انه الاقتصاد المصرى.

الخاسر

ويكشف د. أحمد يحيى عن محاولة الحكومة متمثلة فى هيئة المجتمعات العمرانية واللجنة الاستشارية العليا للتعمير ان تقنع ثلاثة اطراف هم المستثمرون بالمدن الجديدة وشركات التأمين والبنوك صاحبة رءوس الاموال المستثمرة فى ان يتولى الاطراف الثلاثة مسئوليتهم من خلال اقامة كيان متخصص لمقاومة الحرائق بالمدن الجديدة من خلال عمل دوائر مركزية للانذار المبكر عن الحريق وتصميم وتنفيذ انظمة الاطفاء بالمصانع والمخازن وتدريب العاملين على كيفية الوقاية من اخطار الحرائق واستخدام الوسائل المناسبة للاطفاء ومراجعة التوصيلات الكهربائية والاطمئنان على خلو المنشآت الصناعية من اخطار الحريق وبعد ان قامت الحكومة باعداد دراسة جدوى مفصلة للموضوع فوجئت بان الاطراف الثلاثة المستثمرون وشركات التأمين والبنوك غير متحمسين للفكرة فلا توجد لديهم مشكلة ولا يرون سبباً لتحمل تكاليف مادية غير ضرورية وكما حدث فى الدول الكبرى التى لم تقتنع بضرورة الانفاق على وسائل السلامة حتى عانت من الخسائر الهائلة الناجمة عن كوارث الحريق الجسيمة فاننا فى مصر للأسف الشديد ننتظر اولا حدوث الكارثة التى نخسر فيها الملايين حتى نقتنع بضرورة انفاق الملاليم لحمايتنا من غيرها من الكوارث.

الفساد الادارى

يؤكد الدكتور محمد عبد الباقى ابراهيم استاذ مساعد التخطيط العمرانى بكلية الهندسة بجامعة عين شمس انه يوجد حاليا كود مصرى لمكافحة الحرائق يستخدم فى تصميمات المبانى العامة والسكنية ولكن للأسف الشديد لا يطبق هذا الكود على جميع المناطق العمرانية بالاضافة الى ان اشتراطات الامن والحريق على مستوى المبانى السكنية لا تطبق بجدية نظرا لوجود بعض الفساد الادارى فى الاجهزة الخاصة باصدار التراخيص الامر الذى يترتب عليه مخالفات جسيمة فى نظم الاطفاء للمبانى السكنية اضافة الى انه على المستوى العمرانى فان الشبكات الحرارية ومواسير اطفاء الحرائق غير متوافرة فى العديد من المناطق السكنية والعشوائية الامر الذى يترتب عليه صعوبة فى انقاذ الحرائق اضافة الى تجاوزات الارتفاع فى المبانى وهو أمر يعد مخالفا لقوانين التخطيط العمرانى مما يؤثر بالسلب على نظم مكافحة الحريق خاصة المناطق العشوائية وما بها من شوارع ضيقة ومتعرجة تصعب من وصول سيارات الاطفاء لمواطن الخطر الامر الذى يتطلب اعادة تقييم هذه السلبيات الخطرة.

ويقترح د. محمد عبد الباقى ان يراعى التخطيط العمرانى المقياس الادمى فى الارتفاعات بالحد من التجاوز فيها مع التاكيد على الامتداد الافقى فى الصحراء المتاخمة للمدن العمرانية بهدف الحد من الكثافة السكانية مع تحويل الاهتمام بالمناطق العشوائية من فكر الارتقاء الى فكر تخطيط امتداد هذه العشوائيات التى لا تزال فى نمو مستمر خاصة فى ظل نظم شمولية البناء التى تؤثر بالسلب على التخطيط العمرانى حيث لكل منطقة عمرانية خصائص معمارية واجتماعية وبالتالى لا تستقيم عملية توحيد قوانين الارتفاعات والمناور على مستوى الجمهورية.

خطة دورية

ويرى المهندس واقيم يوسف الطرازى خبير التنكيس والتدعيم ان قضية معالجة الحرائق فى مصر لا تتعلق باصدار مزيد من التشريعات والقوانين الحاكمة للتخطيط العمرانى مالم تكن هناك ضرورة مستحدثة تستوجب تشريعاً جديدا لمعالجة اخطاء ليس لها سند قانونى بل لابد من الجدية والالتزام فى تنفيذ القوانين وخاصة كود الحريق المصرى ومنع اصدار تراخيص لأى مبن لا توجد فيه خطة للوقاية من الحريق خاصة الابراج السكنية العالية لان تأمين سلامة المبنى من خلال شبكات المياه للاطفاء ووجود سلالم للهروب فى حالة اندلاع الحريق لابد من اخذها فى الحسبان اضافة الى التدخل الفورى فى المناطق التى تبنى بها مساكن يقوم بها المواطنون لاحكام التخطيط العمرانى فى الشوارع والمداخل لان هناك كثيراً من المناطق العشوائية لا تستطيع سيارة الاطفاء الدخول اليها واذا جاءت كان الوقت متاخرا وتزداد معدلات الخسائر فى الحريق وهذا يستوجب ان تكون هناك رقابة دورية من الدفاع المدنى والاجهزة المعنية على المناطق السكنية العامة والخاصة والمحلات التجارية والورش الصناعية وغيرها للتأكد من نظم وقاية الحريق وتحرير المخالفات للتجاوزات والالزام فورا بتركيب ما نقص أو تلف من انظمة متعلقة بمكافحة الحرائق.

د. محمد عبد الباقى ابراهيم:

الفساد الإدارى وراء عدم تطبيق اشتراطات الأمن والحريق

واقيم يوسف الطرازى:

رقابة دورية على المبانى العامة والخاصة لكشف مخالفات التأمين ضد الحرائق

الاحرار - السبت ٢٢ يوليو ٢٠٠٠م